مارس ٢٠١٢

برامج الأحزاب الإسلامية والمناطق الرمادية

نبذة تعريفية

تنوير نشرة الكترونية تصدر عن مركز القدس للدراسات السياسية - عمّان، لمواكبة عمليات الإصلاح والتغيير الديمقراطي في العالم العربي، مولية اهتماماً خاصاً بالمحاولات الرامية لتطوير "**خطاب إسلامي ديمقراطي مدني**"، تأسيساً وتطويراً لمشروعين إقليميين كان المركز قد أطلقهما أواسط العقد الأول من الألفية الثالثة: المشروع الأول الذي دشنه المركز عام ٢٠٠٥، بالشراكة مع عشرات الناشطين والمفكرين العرب، وهو "**شبكة الإصلاح والتغيير الديمقراطي في العالم العربي**" والمشروع الثاني الذي دشنه المركز عام ٢٠٠٦ بعنوان "**نحو ائتلاف دولي للإسلام المدني الديمقراطي**"، وتهدف هذه النشرة إلى التعريف بالاتجاهات الديمقراطية والمدنية في أوساط الحركات الإسلامية في المنطقة العربية والإقليم، من خلال رصدها ومتابعتها وتناولها بالبحث والدرس والتحليل، والكشف عن تحولاتها على صعيد الخطاب والممارسة، والاطلاع على برامجها وأهدافها وتبيان مقاربتها السياسية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بالحكامة الرشيدة، ومنظورها المعرفي لجدل التقليد والحداثة، وموضوعة الدولة المدنية ومفاهيمها الراسخة بخصوص المواطنة والمساواة بالحقوق والواجبات، وبناء التحالفات على أسس المنفعة والمصلحة، وأنسنة السلطة السياسية، وتكريس مبدأ تداول السلطة واعتبار الديمقراطية نموذجا إرشاديا أعلى تقوم على حق الحوار والاختلاف، ويحفظ حقوق المرأة والأقليات، ويؤسس لحداثة إسلامية تستلهم روح فلسفة الأنوار ومبادئها وأركانها الخاصة وهي: "مبدأ الرشد" و"مبدأ النقد" و"مبدأ الشمول"، في إطار النظر الاجتهادي المقاصدي. وتسعى إلى المساهمة في عمليات النهوض والتغيير وتقديم رؤى وأطروحات تساعد على ترشيد خطابها وعقلنة ممارستها ورفدها بتجارب عالمية وإسلامية مدنية ديمقراطية.

مركز القدس للدراسات السياسية
AL-QUDS CENTER For Political Studies

7 شارع حيفا – جبل الحسين
ص.ب 213566 عمان 11121
الأردن

هاتف: +962 6 5651931
5651932
5690567

فاكس: +962 65674868

إيميل: info@alqudscenter.org

مواقعنا الالكترونية:
www.alqudscenter.org
www.Jpm.jo
www.Jmm.jo
www.islah-net.net

شبكة الإصلاح والتغيير الديمقراطي في العالم العربي
Arab Network for Reform and Democratic Change

برامج الأحزاب الإسلامية والمناطق الرمادية

الدكتور يحيى الكبيسي

لقد شكل الربيع العربي فرصة تاريخية، غير متوقعة، للإسلاميين للوصول إلى الحكم في ثلاثة دول عربية، هي تونس، ومصر، والمغرب على التوالي بين نهاية العام 2011 وبداية العام 2012 (فعلى الرغم من بعض المحاولات لدمج الإسلاميين في مؤسسات الحكم في المغرب ومصر، وإن بدرجات وكيفيات مختلفة، إلا انهم عمليا لم يكونوا سوى هامش لمتن غير إسلامي).لقد استطاعت حركة النهضة الإسلامية في تونس (تأسست عام 1981 باسم حركة الاتجاه الإسلامي) أن تحصل على89 مقعدا من أصل 217 في المجلس التأسيسي (أي ما نسبته41% من مجموع المقاعد)، واستطاع حزب العدالة والتنمية في المغرب (تأسس بهذا الاسم عام 1998، وكان يدعى حزب الحركة الشعبية الديمقراطية وقد تشكل عن انشقاق في الحركة الشعبية في العام 1967) أن يحصل على 107 مقعدا من أصل 395 (أي ما نسبته 27% من مجموع المقاعد)، في حين استطاع حزبا الحرية والعدالة والنور السلفي في مصر أن يحصلا على 235 مقعدا و 121 مقعدا، على التوالي، من مجموع 508 (أي ما نسبته 47,18% و24,29% من مجموع مقاعد مجلس الشعب الـ 498 من غير العشرة المعينين من المجلس العسكري الأعلى).

والملاحظة الأساسية هنا أن أيا من هذه الأحزاب والحركات لم يستطع الحصول على الأغلبية التي تمكنه من الحكم منفردا، ومن ثم، عليهم ان يتقاسموا السلطة مع احزاب اخرى، فيما عدا مصر، حيث حصل الإسلاميون (الحرية والعدالة والنور السلفي وحزب الوسط) على أغلبية مطلقة نظريا، لكن ذلك لا يجعل إمكانية التحالف بينهما قائمة عمليا بسبب التقاطعات الايديولوجية بين هذه الاحزاب الثلاثة، فضلا عن البراغماتية والواقعية السياسية التي يتميز بهما الأخوان

المسلمون/ الحرية والعدالة، بمعنى آخر أغلب الظن ان الحرية والعدالة سيلجأ إلى التحالف مع الأحزاب غير الإسلامية في المجلس.

لا يمكن الحديث عن الأحزاب/الحركات الأربعة إلا من خلال المقولات العامة للإسلام السياسي؛ فالظروف الخاصة بنشأة كل واحد منها، والتحولات السياسية والاجتماعية والثقافية التي حكمت الدول الثلاثة، فرضت شروطها على الخطاب الآيديولوجي والسياسي لهذه الأحزاب/ الحركات.فحركة النهضة التي نشأت في بداية الثمانينات لم يكن بامكانها الإفلات من شروط التحديث التي فرضتها دولة ما بعد الاستقلال، وكتابات الشيخ راشد الغنوشي تعكس إلى حد بعيد هذا الجدل بين مقولات التحديث والحداثة والمقولات الإسلامية . في حين تملي لحظة التأسيس الخاصة بحزب العدالة والتنمية في المغرب والانشقاق عن الحركة الشعبية المغربية، وطبيعة النظام السياسي، شروطها أيضا على الحزب وتوجهاته (يعرف الحزب نفسه بأنه "حزب سياسي وطني يسعى، إنطلاقا من المرجعية الإسلامية وفي إطار الملكية الدستورية القائمة على إمارة المؤمنين، إلى الإسهام في بناء مغرب حديث ديمقراطي، ومزدهر ومتكافل، مغرب معتز بأصالته التاريخية ومسهم ايجابيا في مسيرة الحضارة الانسانية "). أما حزب الحرية والعدالة، والذي يمثل أول محاولة للفصل بين البعد الدعوي والبعد السياسي لحركة الأخوان المسلمين، فهو يعكس تحولا أساسيا عن الثوابت التقليدية في فكر الأخوان المسلمين يستدعي الانتباه. فمن المعروف أن الإمام حسن البنا، مؤسس الحركة ومرشدها العام الأول، كان له موقف صريح ضد فكرة "الحزب". ففي رسالته المعنونة "إلى العمل" يقرر البنا أن "الإسلام لا يقر الحزبية"، يقول: "إن الإسلام وهو دين الوحدة في كل شيء ... لا يقر نظام الحزبية ولا يرضاه ولا يوافق عليه". وقد ظلت الجماعة الأم (جماعة الاخوان المصرية) طوال السنوات الماضية ترفض بشكل قاطع الدعوات إلى تشكيل حزب سياسي. ولا يمكن فهم طبيعة هذا التحول إلا من خلال الديناميات التي أنتجتها الثورة المصرية . أما حزب النور السلفي فقد كان نتاجا مباشرا لثورة 25 يناير، من دون أن يكون أمامه أي تجربة نظرية واضحة فيما يتعلق بنظرية الحكم خارج إطار المقولات التقليدية عن الدولة الإسلامية .

والسؤال الذي يجب أن يطرح هو هل أن وصول الأحزاب والحركات الإسلامية إلى الحكم سوف يشكل مسارا طبيعيا للوصول إلى إسلام ديمقراطي، أم أن وصولها إلى السلطة، والحصول على الأغلبية، سوف يدفعها إلى إعادة انتاج خطابها الآيديولوجي التقليدي، أو على الأقل الالتزام بثوابت تتقاطع بشكل عام مع الديمقراطية ؟ بمعنى آخر لا بد من عدم التسرع في الحكم على أن هذه الأحزاب والحركات قد قبلت بالديمقراطية كخيار

نهائي، لاسيما أن التجارب التي قدمتها الأحزاب الإسلامية في السودان وفلسطين والعراق، بسبب من طبيعة الازمات التي واجهتها هذه الدول الثلاثة (حروب أهلية وصراع سياسي بين النخب الحاكمة في الأول، الإحتلال والصراع الأثني والمذهبي في الثاني، والاحتلال والاقتتال والصراع الداخلي في الثالث) لم تنجح في تقديم نموذج حكم يمكن أن يقدم مؤشرات لما يمكن أن تؤول إليه تجربة الإسلاميين. والخوف من أن يكون القبول باللعبة الديمقراطية سيفضي إلى اختزال الديمقراطية في حدود مقولتي الانتخابات والتداول السلمي للسلطة بعيدا عن أي مبادئ أخرى، أو في أحسن الأحوال تأويل هذه المبادئ أو إعادة تكييفها من خلال مقولات إسلامية . ومن ثم، نحن أمام تجارب تاريخية ستحدد بالضرورة مستقبل الإسلام السياسي.

ليس ثمة شك أيضا بأننا سنواجه دعوات إلى إعادة انتاج الحاكمية ودولة الخلافة أو الحكومة الإسلامية التي تصورها المودودي أو رشيد رضا أو البنا أو سيد قطب بأي حال من الاحوال، إذ لا أحد من الأحزاب/الحركات الفائزة يتحدث عن "السيادة للشرع" و "الحكم للأمة " أو أن الخلافة فرض على المسلمين وأن للخليفة وحده حق تبني الأحكام الشرعية، والجميع يتحدث عن دولة مدنية وديمقراطية وتداول سلطة . ولكننا أيضا لا نتوهم إمكانية اعتماد نموذج العدالة والتنمية التركي كما يعتقد البعض، بسبب من الاختلافات الموضوعية بين السياقين التركي من جهة (الدستور، والجيش، والعلمانية، وشروط الاتحاد الأوربي، ونموذج الإسلام التركي)، والسياق التونسي والمغربي والمصري كل على حدة من جهة أخرى. ومن هنا نعتقد باننا أمام لحظة تاريخية لإنتاج نماذج وليس نموذج وحيد، وهذا النموذج رهن بالصراع والحراك في كل دولة من الدول الثلاثة على حدة .

تحاول هذه الورقة استكشاف المناطق التي عادة ما توصف بالرمادية في فكر الإسلاميين، ونعني بها قضايا الشريعة الإسلامية، والحقوق والحريات العامة، والأقليات، والمرأة، والتعليم، وخيارات السياسة الاقتصادية . من خلال تحليل البرامج الانتخابية للأحزاب/ الحركات الأربعة لمعرفة استراتيجية كل منها بازاء هذه القضايا.

الشريعة الإسلامية:

تعرف الحركات الإسلامية بأنها الجماعات التي تؤمن بان الإسلام يمثل نظاما سياسيا للحكم، ومن ثم تدعو إلى إقامة الدولة الإسلامية وإلى تطبيق الشريعة الإسلامية . وعلى الرغم من أن الجدل حول هذا الموضوع مضى عليه ما يقرب من قرن من الزمان (منذ نهاية الدولة العثمانية والدعوات إلى دولة الخلافة مرورا بكتاب الإسلام وأصول الحكم لابراهيم عبد الرازق 1925 وظهور الاخوان المسلمين

1928وكتابات أبو الاعلى المودودي وسيد قطب)، فان هذه الحركات كانت دائما تعجز عن توضيح مفهوم الحاكمية : هل هي لله أم للبشر في فكرها. وإذا أخذنا حركة الأخوان المسلمين نموذجا (باستثناء سيد قطب) نجد أن حسن البنا يقول في إحدى رسائله: "والحكم معدود في كتبنا الفقهية من العقائد والأصول، لا من الفقهيات والفروع، فالإسلام حكم وتنفيذ، كما هو تشريع وتعليم، كما هو قانون وقضاء، لا ينفك واحد منها عن الآخر " (مجموعة الرسائل، ص 170). ويقول في رسالة أخرى إن مهمة الحكومة الإسلامية هي تنفيذ "أحكام الإسلام وتعاليمه" (رسالة "العمل"). ونجد عمر التلمساني، المرشد الثالث للاخوان المسلمين يؤكد في دراسته "الإسلام والحكومة الدينية" : الحكومة الإسلامية هي تلك التي "تطبق دستورًا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، دستورًا لا يميل مع الأهواء، ولا يخضع للنزوات والأغراض، تنزيل من لدن حكيم عليم، إن ترك التشريع للبشر ظلم ما بعده ظلم"، ومن ثم " وجوب أن يكون التشريع صادرًا من جهة لا تظلم ولا تحابي، إنها الذات العلية، التي أوجدت هذا الكون بما ومَن فيه، ذات علية تعلم ما يضرُّ وما ينفع".ثم نجد حديثا آخر عند حسن البنا عن "سلطة الامة " التي قررها الإسلام، فقد كان له موقف ايجابي من الدستور، إذ يؤكد أن "نظام الحكم الدستوري هو أقرب نظم الحكم القائمة في العالم كله إلى الإسلام". إن هذه الثنائية بين أن يكون مصدر السلطة هي الشريعة الإسلامية، وأن يكون مصدرها "الامة " تشكل منطقة رمادية حقيقية في فكر الحركات الإسلامية، ما زال صداها يتردد في البرامج الانتخابية -كما سنرى-.

في البرنامج الانتخابي لحزب الحرية والعدالة، الذي جاء تحت شعار "حرية .. عدالة .. تنمية .. ريادة "نجد البرنامج يستخدم مصطلح "مبادئ الشريعة الإسلامية " عند الحديث عن دور نواب الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين في برلمان ٢٠٠٥-٢٠١٠م، نقرأ: "تبنى نواب الكتلة أهم قيم ومبادئ الشريعة الإسلامية في الجانب التشريعي وأهمها مبادئ العدالة الاجتماعية والحريات، ورعاية الطبقات المظلومة والفقيرة والمهمشة، وتحريم الربا وتنظيم الزكاة ومراعاة الآداب والأخلاق".كما يحضر مصطلح آخر ذو حمولة إسلامية، هو مصطلح "مقاصد الشريعة"، الذي يعبر عنه بعبارة "جلب المصالح ودرء المفاسد" [المصطلح يعود إلى الجويني المتوفي سنة 478هـ، ولكن التنظير الخاص بهذا الموضوع/العلم يعود إلى الإمام الشاطبي المتوفى سنة 790هـ في كتابه "الموافقات في أصول الشريعة"، ويعد الشيخ محمد الطاهر بن عاشور المتوفى سنة 1973م من أبرز المحدثين الذين دعوا إلى تأسيس علم مستقل عن أصول الفقه تحت عنوان "علم مقاصد الشريعة " في كتابه "مقاصد الشريعة الإسلامية . وهو يعرف المقاصد العامة للشريعة بالقول: "هي المعاني والحكم

الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها، بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة فيدخل في هذا: أوصاف الشريعة وغاياتها العامة والمعاني التي لا يخلو التشريع عن ملاحظتها، ويدخل في هذا أيضا معان من الحكم ليست ملحوظة في سائر أنواع الأحكام ولكنها ملحوظة في أنواع كثيرة منها"(مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد الطاهر ابن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع، الطبعة الثالثة 1988، ص51)] فالبرنامج ينص على أنه جاء "مرتكزا على أربعة مبادئ أساسية هي من أعظم مبادئ ومقاصد الشريعة"، وهي تبعا للبرنامج: الحرية والعدالة والتنمية والريادة .

ويعمد البرنامج إلى استخدام عبارة "الدولة المدنية الإسلامية " لتوصيف طبيعة الدولة التي ينشدها الحزب، من دون أية محاولة للوقوف أمام التناقض بين مقولة الدولة المدنية من جهة، والدولة الإسلامية من جهة ثانية . ففي الباب الثاني من البرنامج الخاص بالحريات والإصلاح السياسي، نجد الحديث صريحا عن أن الغاية النهائية للبرنامج إنما تكمن في "تحقيق ملامح الدولة الإسلامية المدنية المنشودة"، التي ترتكز على:

١. إطلاق الحريات.
٢. نظام سياسي رشيد يستند إلى أن الشعب هو مصدر السلطات .
٣. ممارسة سياسية ديمقراطية تضمن التعددية الحقيقية
٤. تداول سلمي حقيقي للسلطة .

إذ يكتفي البرنامج بتقرير أن الدولة الإسلامية هي مدنية بطبيعتها، فهي "ليست دولة عسكرية يحكمها الجيش ويصل فيها للحكم بالانقلابات العسكرية، ولا يسوسها وفق أحكام ديكتاتورية، كما أنها ليست دولة بوليسية تهيمن عليها أجهزة الأمن كما أنها ليست دولة (ثيوقراطية) -تحكمها طبقة رجال الدين- فضلا عن أن تحكم باسم الحق الإلهى، وليس هناك أشخاص معصومون يحتكرون تفسير القرآن ويختصون بالتشريع للأمة ويتصفون بالقداسة، وإنما الحكام في الدولة الإسلامية مواطنون منتخبون وفقا للإرادة الشعبية والأمة هي مصدر السلطات وأساس تولى الوظائف المختلفة فيها الكفاءة والخبرة والأمانة، والأمة كما هي صاحبة الحق في اختيار حاكمها ونوابها فهي أيضا صاحبة الحق في مساءلتهم وعزلهم".

وكما هو واضح فان البرنامج إنما يعرف الدولة المدنية الإسلامية من خلال النفي، أي نفي ما ليس من طبيعتها، لكن من دون أي تحديد لماهيتها.

ويؤكد البرنامج على أن الوصول إلى هذه الدولة يتطلب "وضع دستور جديد مرجعيته ومصدرية مواده من مبادئ

الشريعة الإسلامية الغراء وما ستتبعه ذلك من تعديلات في منظومة القوانين".

ويحدد البرنامج ما يسميه "خصائص" هذه " الدولة الإسلامية الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة " التي " تقوم على مرجعية الشريعة الإسلامية"، فالشريعة "بطبيعتها تنتظم الجوانب العقائدية والتعبدية والأخلاقية وايضا تنظم مختلف جوانب الحياة للمسلمين والمشاركين لهم في الوطن من غير المسلمين". ثم يعمد البرنامج إلى التمييز بين نوعين من النصوص الشرعية ؛ النصوص القطعية الثبوت والدلالة وهي قليلة، والقواعد العامة والمبادئ الكلية التي تفتح الباب للاجتهاد والتشريع بما يناسب كل عصر.

وهذا يعني أن البرنامج يعيد طرح السؤال حول "الشريعة " الإسلامية بوصفها الحاكمة، وإن بشكل أكثر مرونة من فكرة "الحاكمية " التي تجعل مصدر الأحكام في الشريعة الإسلامية هو الله تعالى وحده. وذلك من خلال الحديث عن قلة ومحدودية النصوص قطعية الثبوت والدلالة، وبالتالي فتح الباب واسعا امام الاجتهاد والتشريع المنوط بالمجالس التشريعية . أي أن البرنامج يعيد صياغة ما قرره البنا الذي تحدث عن دولة دستورية تأخذ بالنظام النيابي "سلطة الأمة" ومصدر السلطة فيها هو الشريعة الإسلامية التي ذكرناها سابقا وإن لم يبدد ذلك كليا الظلال الرمادية المرتبطة بهذا الموضوع.

أما البرنامج الانتخابي لحركة النهضة الإسلامية، الذي جاء تحت شعار "من أجل تونس الحرية والعدالة والتنمية " فانه ينطلق من ضرورة ما يسميه "الوعي الجماعي" ثلاثة أبعاد أحدها: "الوعي العميق والثقة بصلاحية الإسلام وتراثه مرجعية قيمية وثقافية وأساس لهذا المشروع الإصلاحي والتحديثي عبر الاجتهاد والتجديد وتفعيل الحوار مع قضايا العصر وعلومه ومكتسباته".

وينص البرنامج على أن من أهم مضامين برنامج الحركة هو "الإسلام باعتباره مرجعية وسطية عليا متفاعلة عبر الاجتهاد مع كل خبرة بشرية ثبتت فائدتها".

كما يستخدم البرنامج بعض المصطلحات الإسلامية من دون تحديد محمولاتها الدقيقة، فالحركة تقترح على التونسيين إقامة نظام سياسي هو النظام "البرلماني الذي يضمن الحريات العامة والخاصة واستقلال القضاء وحرية الإعلام والتداول على السلطة عبر التوزيع المتوازن والديناميكي للسلطات بين مختلف مؤسسات الدولة وعبر انتخابات تعددية حرة، كما يضمن قوة واستقلال المجتمع المدني ودفع التنمية الشاملة في كامل ربوع البلاد والنهوض بكافة فئات الشعب".

ويشير البرنامج أيضا إلى أن الحركة تتبنى "نموذج الدولة المدنية التي ترعى الشأن العام وتحمي السلم الأهلي وتعمل من أجل الرقي الاقتصادي، وتسعى إلى ترسيخ

الحريات العامة والخاصة وتحترم قواعد الديمقراطية والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات".من دون أية محاولة لتسويغ هذا الجمع بين "المرجعية الإسلامية " وبين "الدولة المدنية"، وهو الأمر الذي وجدناه في برنامج حزب الحرية والعدالة المصري كما تقدم.

كما يورد البرنامج مصطلح "المقاصد"، وإن بطريقة عابرة، نقرأ: "تنطلق حركة النهضة في برامجها من احترام الثوابت الوطنية، وفي مقدمتها تعاليم الإسلام ومقاصده".كما تتكرر عبارة "القيم الإسلامية " أكثر من مرة، من دون تحديد لماهية هذه القيم، وآلية إعادة إنتاجها. فالبرنامج يؤكد على أن الحركة "ذات المرجعية الإسلامية " تجمع بين "نبل الغايات والاهداف وشرف الوسائل وتعمل على ان لا تنفصل كل مجالات الحياة عن القيم والاخلاق". وإن الحركة "حركة النهضة تؤمن "بضرورة إرساء منظومة قيمية متكاملة تقوم على تفعيل جملة من القيم النابعة من المخزون الثقافي والحضاري للمجتمع التونسي وهويته العربية الإسلامية". ومن ثم يهدف برنامجها "إلى إرساء منوال وطني يوائم بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية مهتديا بقيمنا الاسلامية.."

أما برنامج حزب العدالة والتنمية المغربي الذي جاء تحت شعار "من اجل مغرب جديد/ مغرب الحرية والكرامة والتنمية والعدالة " فانه لا يورد أية إحالة إلى المرجعية الإسلامية للحزب إلا على استحياء، ومن خلال إشارة سريعة . فالبرنامج ينص على أنه يتمحور حول "التمكين للحكامة الجيدة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخارجية، والقائمة على الديمقراطية الحقيقية والمسؤولية والمنافسة الشريفة والشفافية والنزاهة والمنطلقة من قراءة متجددة لمرجعيتنا الإسلامية وهويتنا المغربية المتعددة المكونات...". وأنه يتطلع إلى "بناء مجتمع متوازن ومستقر ومتضامن ومزدهر، قوامه طبقة وسطى واسعة مع نظام تضامني يحقق العيش الكريم لفقرائه ويوفر الأمان وشروط الفعالية والمسؤولية الاجتماعية لأغنيائه". وهذه المرة الوحيدة التي نجد فيها إشارة صريحة إلى المرجعية الإسلامية للحزب. وكما هو واضح فإن النص يحتمل التأويل لأنه يتعلق بالمرجعية الإسلامية للمجتمع المغربي وليس الحزب! خاصة واننا لا نجد أية محاولة لشرح ماهية وطبيعة المرجعية الإسلامية للحزب، وهل المقصود بها المرجعية الثقافية أم السياسية، ومن ثم هل يتعلق الأمر بتوصيف ثقافي/ اجتماعي أم سياسي، مع ما يستتبع كل منهما من مقولات. كما لا نجد في البرنامج أية مفردة أو مصطلح ذي حمولة تتعلق بالخطاب الإسلام السياسي.

يؤكد البرنامج في مقدمته على مقاربة ترتكز على خيارات ثلاثة تتمثل في مركزية الإنسان باعتباره محورا وهدفا لبرامج

التنمية، وفي إطلاق المبادرة وتحرير طاقات الإنسان المغربي في التنافس والإنتاج، وفي إرساء نظام فعال في التضامن والتوازن الاجتماعي وتصحيح الفوراق والعدالة في توزيع الثروة .وهي خيارات يقرر البرنامج أن النجاح فيها يتوقف على ما يسميه" ثلاث دعامات" بضمنها "تجديد نظام القيم في نطاق المرجعية الإسلامية والهوية المغربية المتعددة المكونات". ومراجعة للآليات، التي يقررها البرنامج للوصول إلى هذا التجديد لنظام القيم ذي المرجعية الإسلامية، لا تكشف عن أي ملمح يمكن أن يحيل إلى "آيديولوجية " إسلامية كالتي نعرفها عن هذا المصطلح في ادبيات الإسلام السياسي، وإنما يظل في إطار البعد الثقافي والأخلاقي لهذه المرجعية من دون أي حمولة سياسية .

يسعى البرنامج إلى تكريس هذا البعد الهوياتي للمرجعية الإسلامية بوصفها هوية ثقافية /اجتماعية وليست سياسية . فالمسجد وتفعيل دوره لا يرد في البرنامج إلا بوصفه وسيلة "في نشر ثقافة المودة والرحمة والمكارمة داخل الأسرة والمجتمع". ومفردة "التكافل" تأتي إسما لبرنامج مقترح "لتقوية قيم التضامن وتحسين ولوج الفئات الفقيرة إلى بعض الخدمات العمومية". وفيما يتعلق بالبعد الأخلاقي يؤكد البرنامج على "نشر وتقوية القيم الأخلاقية الأساسية لنهضة الأمة والعمل على ترسيخها". ويدعو إلى إشراك وزارة الأوقاف في "البرامج ذات الصلة بقضايا الهوية والقيم".

أما برنامج حزب النور السلفي الذي جاء تحت شعار "معا على طريق النور" فانه يفتتح بحديث عن "الثقافة والهوية " انطلاقا من محورية قضية الهوية "التي تشخص ذات الأمة وتميزها، وهي السمة الجوهرية العامة لثقافتنا"، ولكن البرنامج يتحدث أيضا عن " تحقيق تواصل عمليٍّ فعَّال مع الهوية عبر إزالة العقبات والعوائق التي تمنع تجدُّدها الدَّائم وتدفقها المستمر، أو تحول دون تنزيل مطلقاتها على واقعنا النسبي والمتحوِّل باستمرار".

ويعكس الحديث عن الهوية ومطلقاتها سؤالا جديا عن المعنى الضمني الذي يجمله البرنامج لمفردة "الهوية"، وفيما إذا كانت أحكام الشريعة "المطلقة " تقع ضمنها؟ لاسيما أن البرنامج ينص على أن "الهوية المصرية هي الهوية الإسلامية العربية بحكم عقيدة ودين الغالبية العظمى من أهلها". ومن ثم الدعوة إلى "إقامة التواصل الدَّائم مع الهوية بوصفها قوة دافعة، وثروة حضارية عظيمة". كما أنه يؤكد على ضرورة " دمج البعد الثقافي والأخلاقي في العملية الإصلاحية التنموية بأكملها، ... ويُرسَّخ الوعي بالأهمية الجوهرية التي تتمتَّع بها الثقافة والأخلاق في وضع سياسات تنموية ثاقبة تضمن تحقيق تنمية بشرية مُستدامة تنبثق، من تراث ديني وأخلاقي عريق"

وكما هو واضح فان البرنامج يجمع بين البعدين السياسي والثقافي/الأخلاقي من دون أية محاولة للتمييز بينهما، وهو ما يلقي ظلالا رمادية حقيقية على طبيعة رؤية الحزب لطبيعة الدولة ووظائفها. ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى عدم وجود نظرية للدولة عند السلفيين المحدثين، كما ظلت فكرة "دولة الخلافة " التي طرحها رشيد رضا في كتابه "الخلافة أو الإمامة العظمى" 1923 من دون أي تحديد واضح، خاصة وأنها جاءت في اعقاب قرار كمال اتاتوركو القاضي بفصل الخلافة عن السلطة وحصر دور الخليفة العثماني بالأمور الدينية فقط عام 1922، ومن ثم في إطار مقولتي الأمة الإسلامية ودولة الإسلام وليس في إطار الدولة الوطنية التي ينطلق منها السلفيون المحدثون. فالبرنامج يتحدث عن دولة "عصرية حضارية متقدمة تجمع بين الأصالة والمعاصرة، ذات رسالة حضارية راقية ترفع قيمة الأخلاق والفضيلة والقيم النبيلة". ثم يتحدث تحت عنوان "البرنامج السياسي" عن الدعوة إلى "إقامة دولة عصرية على الأسس الحديثة، تحترم حقوق التعايش السلمي بين أبناء الوطن جميعاً، بعيداً عن النموذج الثيوقراطي، الذي يدعو لدولة تدعي الحق الإلهي في الحكم، وتحتكر وحدها الصواب في الرأي، وكذلك بعيداً عن النموذج اللاديني الذي يريد اقتلاع الأمة من جذورها وهويتها الثقافية".

مرة أخرى لا نجد توصيفا حقيقيا للدولة المقترحة إلا من خلال النفي، نفي أنها دولة ثيوقراطية من جهة، ونفي صفة الدولة اللادينية عنها أيضا.

ولكن البرنامج كان حريصا على التأكيد على ما يعده مثار توافق شعبي كبير لدى "الامة بكافة أطيافها"، وهي نص المادة الثانية من الدستور المصري "السابق" التي تنص على أن "الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع". فالبرنامج يعد هذه المادة "مرجعية عليا للنظام السياسي للدولة المصرية، ونظاما عاما وإطاراً ضابطاً لجميع الاجتهادات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والقانونية".

الديمقراطية:

يؤكد برنامج حزب الحرية والعدالة على مرتكزين أساسيين من مرتكزات "الدولة الإسلامية المدنية المنشودة " هما: "ممارسة سياسية ديمقراطية تضمن التعددية الحقيقية"، و"تداول سلمي للسلطة".

ولكن البرنامج يردد أكثر من مرة مصطلحا آخر هو مصطلح الشورى من دون تحديد محموله، ومن ثم، بيان خصوصيته قياسا إلى المصطلح الأول الذي يحضر في البرنامج بشكل أكبر. فالبرنامج يتحدث عن أن برنامجه ينطلق من برامج عملية تحقق ما يستحقه الشعب المصري من " حرية وشورى وكرامة وأمن وأمان وعدالة

واستقرار وتنمية وتقدم وريادة وقيادة". بل إن البرنامج يجعل مصطلح الشورى نتيجة لتحقيق الديمقراطية، فالبرنامج يؤكد على أنه يسعى إلى " بناء نظام سياسي ديمقراطي قوي يضمن الحقوق ويحمي الحريات ويحقق الشورى ويبني دولة المؤسسات التي تعتبر سيادة القانون عنوان الحياة الإنسانية المتحضرة الرشيدة".

ويتكرر المصطلح ذاته في البرنامج الانتخابي لحركة النهضة التونسية . ففي الوقت الذي يؤكد فيه هذا البرنامج على "بناء نظام ديمقراطي يقوم على الفصل بين السلطات واستقلال القضاء"، وعلى "تكريس مبدأ التعددية والتداول السلمي على السلطة"، نجده يتحدث عن النظام السياسي الذي تقترحه الحركة بوصفه نظاما يستأصل جذور الحكم الفردي وقمع الحريات والفساد التي تتناقض مع ما يسميه "مبادئ الشورى وحقوق الإنسان وامانة التصرف في الأموال العمومية". وهو النظام "البرلماني الذي يضمن الحريات العامة والخاصة واستقلال القضاء وحرية الإعلام والتداول على السلطة عبر التوزيع المتوازن والديناميكي للسلطات بين مختلف مؤسسات الدولة وعبر انتخابات تعددية حرة، كما يضمن قوة واستقلال المجتمع المدني". أي أن البرنامج يستخدم مصطلح الشورى ذي الحمولة الإسلامية مرادفا لمصطلح الديمقراطية .

أما برنامج حزب العدالة والتنمية فانه يتمحور حول "التمكين للحكامة الجيدة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخارجية، والقائمة على الديمقراطية الحقيقية ..."، ولكن البرنامج يربط بين هذه الديمقراطية وما يسميه القراءة المتجددة لمرجعية الحزب الإسلامية . كما ان البرنامج يضع هدف "مواصلة بناء دولة المؤسسات والديمقراطية " على رأس الأهداف الخمسة الكبرى للحزب. لكننا لا نجد مصطلح "الشورى" في متن البرنامج على الإطلاق.

أما برنامج حزب النور السلفيفانه يورد مصطلح الديمقراطية مرتين فقط!الأولى من خلال ربطه بمصطلح الشورى، حين يتحدث البرنامج عن "حق المجتمع في تقرير نوع ومضمون تعاقده مع من يحكمه ويسير شأنه العام، في إطار من الشورى والديموقراطية وبعيداً عن التسلط والاستبداد". والثانية عندما يشترط البرنامج أن يكون تحقيق هذه الديمقراطية "في إطار الشريعة الإسلامية "!وذلك من خلال "ممارسة الشعب حقه في حرية تكوين أحزاب سياسية، وكفالة حرية الأحزاب في ممارسة نشاطاتها في ضوء الالتزام بالدستور وثوابت الأمة ونظامها العام، والتداول السلمي للسلطة عبر انتخابات حرة مباشرة ونزيهة، وكذلك حرية الشعب في اختيار نوابه وحكامه ومن يسوس أمره، ومراقبة الحكومة ومحاسبتها، وعزلها إذا ثبت انحرافها". والنص كما هو واضح يقيد حرية تأسيس الاحزاب بشرط "الالتزام بالدستور وثوابت

الأمة ونظامها العام"، وبعيدا عن عدم تحديد المقصود بثابت الامة ونظامها العام، فان الالتزام بالدستور يعني ضمنا ليس الالتزام باعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع وحسب، وإنما اعتبارها " مرجعية عليا للنظام السياسي للدولة المصرية، ونظاماً عاماً وإطاراً ضابطاً لجميع الاجتهادات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والقانونية". وهذا الاستخدام الرمادي لمصطلح الديمقراطية يعكس إلى حد بعيد استمرار الرفض التقليدي للسلفيين لمصطلح الديمقراطية ومحاولة ربطه بمصطلح الشورى من جهة، كما يعكس تأويلات الحزب للعلاقة الشرطية بينه وبين المرجعية الإسلامية للأمة . وهو ما يدعو إلى التساؤل حول رؤية الحزب لطبيعة النظام السياسي ككل.

الحريات العامة:

يؤكد برنامج حزب الحرية والعدالة على إن "إطلاق الحريات" واحدة من مرتكزات الدولة المدنية الإسلامية التي يقترحها. وتتردد مفردة الحريات اكثر من مرة في البرنامج، مثل الحديث عن "تمتع المواطن بحرياته وحقوقه هي السبيل لإطلاق طاقاته وقدراته". إذ يبدو البرنامج حريصا على الربط بين مرجهيته الإسلامية ومقولة الحرية، فهو يقتبس مقولة الخليفة عمر بن الخطاب (رض) ""متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً" للتدليل على ارتباط فكرة "الحريات" بالخطاب الإسلامي، بل إنه يجعلها واحدة من أساسيات هذا الخطاب، نقرأ: " فالحرية هبة الله للإنسان بغض النظر عن لونه وجنسه ومعتقده، وهي مناط التكليف ومقصد من أعظم مقاصد الشريعة وغاياتها الكبرى، التي كفلت للإنسان كل صور الحرية، وعلى رأسها حرية الاعتقاد متحملاً مسئولية خياراته" {لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ} [البقرة: من الآية ٢٥].

أما عن طبيعة الحريات وحدودها فالبرنامج يؤكد على أن "الحرية الكاملة للإنسان المصري هي مبدأ أصيل وحق من حقوقه"، ولكنه يقيدها في "إطار منظومة القيم الدينية الأصيلة". ومن ثم يجب قراءة النص الذي يتحدث عن "تعديل كل ما يتعارض أو يقيد هذه الحريات أو ينتهك هذه الحقوق من ممارسات أو تشريعات" ضمن هذا الشرط. أما الحريات والحقوق التي يتحدث عنها البرنامج فهي: " حرية الرأي والتعبير، وتشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية، والاجتماع والتظاهر، والتنقل والسفر وحرية العمل النقابى والمهني والعمالي والطلابي والجماهيري... وهي تشمل ايضا التحرر من كل أشكال القهر، والاستبداد والتمييز"، من دون أية إشارة إلى حرية المعتقد والضمير مثلا.

أما البرنامج الانتخابي لحركة النهضة فانه يقرر إنه يتبنى نموذج الدولة المدنية التي تسعى إلى "ترسيخ الحريات العامة والخاصة". كما يبدو البرنامج حريصا على الربط بين مرجعيته الإسلامية وموقفه من مسألة الحقوق الحريات، فالحركة ترى أن "الحرية والعدالة وتكريم الإنسان جوهر

رسالة الإسلام، وتؤمن بان الإنسان خلق حرا وينبغي أن يعيش حرا، قال تعالى: {ولقد كرمنا بني آدم} وعن عمر بن الخطاب: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم أحرارا". وبناء على هذه المقدمة تجد الحركة انه ليس ثمة تناقضا بين المقولات الإسلامية والمقولات المتعلقة بحقوق الإنسان، نقرأ: "الإسلام يستوعب كل نافع ويحض على مثل ما ورد في المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تتماشى بصفة عامة مع قيم الإسلام ومقاصده".

أما برنامج حزب العدالة والتنمية المغربي فنجد إن عبارة "مغرب الحرية والكرامة " تتقدم الشعار الانتخابي للحزب. كما يتحدث البرنامج عن "اعتماد وتنزيل منظومة وطنية لقيم الحرية"، وعلى ضرورة تكريس ما يسميه "عهد جديد في مجال الحريات وحقوق الإنسان" وذلك من خلال:

١. اعتماد مخطط تشريعي لتحسين المنظومة القانونية المتعلقة بالحريات على ضوء مقتضيات الدستور وخاصة الواردة في باب الحريات الأساسية .
٢. إصلاح الإطار القانوني للمؤسسات الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان وفق مقتضات الحكامة الجيدة
٣. توفير ضمانات المحاكمة العادلة وتفعيل مبدأ المساواة أمام القضاء بإخضاع الجميع لنفس المساطر والإجراءات ونهج سياسة عدم الإفلات من العقاب
٤. مراجعة العقوبات السالبة للحرية في مجال الصحافة
٥. تجريم كل خرق للقانون يؤدي إلى الحد من حرية الاجتماع والتجمهر والتظاهر أو عرقلتها.
٦. توضيح ونشر الإطار القانوني للأجهزة الأمنية والاستخباراتية والسلطات الإدارية المكلفة بحفظ النظام العام أو استعمال القوة العمومية.
٧. تجريم كل الأفعال الماسة بسلامة الشخص الجسدية والمعنوية والروحية والحاطة من الكرامة، وترتيب أقصى العقوبات على جرائم الاختطاف والاختفاء القسري والحجز والاعتقال التعسفيين، والتعذيب البدني والمعنوي، والتمييز العنصري بكل تجلياته، والجرائم ضد الإنسانية واعتبار كل هذه الأفعال جرائم لا تسقط بالتقادم، وغير مشمولة بالعفو الخاص أو العام.
٨. اعتماد مقاربة مندمجة لإعادة الإدماج في السجون.

كما يؤكد على ضرورة "مراجعة قانون الصحافة من أجل تعزيز مبدأ الحرية والمسؤولية في ممارسة المهنة والولوج إليها، وحذف العقوبات السالبة للحرية المرتبطة بحرية الرأي والتعبير".

أما حزب النور فانه تساوق مع فكرة الدولة العصرية التي ترفع قيمة الأخلاق والفضيلة والقيم النبيلة، ومرجعية الشريعة

الإسلامية فيما يتعلق بالاجتماعات السياسية والاجتماعية، فهو يؤكد على ضرورة "المحافظة على الحقوق الأساسية والحريات العامة في إطار الشريعة الإسلامية"، ومن ثم يتحدث عن "إطلاق الحريات المشروعة ودعمها مع المحافظة على ثوابت الامة والنظام العام"، ومن هذه الحريات "المشروعة "؛ حرية الرأي والتعبير، وحرية الإعلام والصحافة والنشر، وحق تكوين الجمعيات الأهلية، وإصدار الصحف والمطبوعات وعدم إيقافها إداريا. وأن تكون السلطة القضائية هي صاحبة الحق في الفصل في الطعون الخاصة بالأحزاب و الصحف". كما يتحدث عن ضرورة ضمان "حق المجتمع في تقرير نوع ومضمون تعاقده مع من يحكمه ويسير شأنه العام، في إطار من الشورى والديموقراطية وبعيداً عن التسلط والاستبداد". وعلى الرغم مما تثيره عبارتي "في إطار الشريعة الإسلامية " و"الحريات المشروعة " من ظلال رمادية حقيقية على طبيعة تعاطي الحزب مع قضية الحريات، فان مجموعة الحريات التي يطرحها تبدو مرة أخرى مجتزأة ولا تتضمن مجموعة من الحقوق الأساسية التي نصت عليها المواثيق والعهود الدولية ذات الصلة .

المرأة :

يقرر برنامج حزب العدالة والتنمية على أن"الأصل في الشريعة الإسلاميَّة هو المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات العامة". كما يؤكد على "ضمان حصول المرأه على جميع حقوقها بما لا يتعارض مع قيم الشريعة الإسلامية، وبما يحقق التوازن بين واجباتها وحقوقها". ولكن القراءة الدقيقة لطبيعة الحقوق التي يقررها البرنامج تكشف عن أن الحرية السياسية تأتي في المقام الاول، من خلال الحديث عن " أهمية الدعم الاجتماعي للمرأة لمساعدتها على أداءِ أدوارها في المجتمع وتعزيز المشاركة الإيجابية في الانتخابات وعضويَّة المجالس التَّشريعية والمحليَّة المنتخبة". وهو موقف عرفته جميع حركات الإسلام السياسي تقريبا، حتى عده أوليفييه روا في كتابه عن الحركات الإسلامية أحد الملامح الأساسية التي تميز حركات الإسلام السياسي عن السلفية . أما الحقوق الأخرى فتبدو عامة وغير محددة مثل الحديث عن تدعيم دورها في"عملية التنمية بمختلف جوانبها وتحقيق مطالبها الأساسية في الحياة الحرة الكريمة التي تتناسب ومكانتها الاجتماعية والانسانية" من دون الحديث عن البرامج والآليات التي تفضي إلى ذلك. وفيما عدا هاتين الإشارتين، وإشارة أخرى إلى القضاء على أمية النساء، لا ترد المراة إلا بوصفها ذات اجتماعية وليست فردية، مثل الحديث عن برامج للمطلقات والأرامل والمعيلات لأسرهن، أو من خلال وظيفتها كزوجة وأم. كما تحضر المرأة بقوة عند الحديث عن الأسرة، من خلال الإشارة إلى ما يسميه

البرنامج "الإفساد الممنهج" الذي تعرضت له الأسرة المصرية عبر "المجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي للأمومة والطفولة، وطابور من منظمات المجتمع المدني التي تتلقى تمويلات اجنبية مشبوهة". فيتحدث عن "حزمة القوانين الفاسدة " التي جاءت بفعل ضغوط دولية ولم تنبع من مطالب شعبية . كما يتحدث عن الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة، وتحديدا "اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)"، التي يصفها البرنامج بأنها "تتحكم في أدق خصوصيات العلاقة الزوجية"، والاتفاقية الخاصة بالطفل التي تخالف كما يرى البرنامج "نص الشريعة الإسلامية تحريما قطعيا" في أكثر من موضع. ليطالب البرنامج ضرورة "الإصرار" على إعادة النظر في هذه الاتفاقيات ثم يعاد تقييمها من حيث ملاءمتها من عدمها لثقافتنا وتقاليدنا وقيمنا الراسخة، وان يكون لنا الكلمة الأولى والأخيرة بشأن الإنضمام إليها من عدمه". من دون أية إشارة إلى المكاسب التي حققتها هذه الاتفاقيات للمرأة والطفل والأسرة على حد سواء، والتيهي جزء من الحقوق الأساسية لهم.ويتحدد البرنامج بالنهاية في مراحل ثلاثة، تتضمن:

المدى القريب:

- تفعيل القوانين والتشريعات التي تضمن حفظ الحقوق وحماية المجتمع مثل: إلزام الزوج بالإنفاق على أسرته، إلزام الأب المطلِّق بالإنفاق على أبنائه، تيسير إجراءات الطلاق وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية اذا فشلت محاولات الإصلاح، تجريم العلاقات غير الشرعية، وغيرها....
- الغاء المجلس القومي للمراة، والمجلس القومي للطفولة والامومة اللذان قاما بدور الذراع الاستخباراتية للجهات الدولية، بحسب العدالة والتنمية واستبدالهما بمجلس وطني للأسرة يحرص على توفير المناخ الصحي لتكوين اسر سوية ويراعي شئون الاسرة وامنها.

المدى المتوسط:

- إدماج القيم الأسرية الأصيلة في مناهج التعليم.
- ترسيخ قيم العفة والحياء في الإعلام، وفي مناهج التعليم، وإعلانات الشوارع.
- مراجعة قوانين العمل، بما يسمح للأم الوالدة بقضاء وقت أطول مع أطفالها، حتى لا تقصر في دورها التربوي والرعائي تجاههم قدر الإمكان.
- مراجعة قوانين الأحوال الشخصية وتنقيتها من المواد الهادمة للأسرة، والعمل على أن تكون قوانين الأحوال الشخصية موافقة للشريعة الإسلامية، مع احتفاظ الأقباط بحقهم في خصوصية الأحوال الشخصية.

المدى البعيد:

- وضع خارطة طريق لتحقيق الاستقلالية التامة للدولة المصرية، في كل ما يخص الأسرة والمرأة والطفل، تبدا بإعادة النظر في اتفاقية (سيداو) واتفاقية (حقوق الطفل) الدوليتين، والوصول إلى قرار شعبي بشأنهما، بحيث تكون السياسة المصرية في هذا الشأن نابعة من القيم الأصيلة للشعب المصري، وليست تابعة لأجندة دولية .

أما حركة النهضة فترى أن برنامجها ينطلق في موقفه من المرأة من مقدمتين؛ الأولى ما يسميه "تكريم الإسلام للمرأة ورفعة لمكانتها وتسويته بينها وبين الرجل في التكليف والحقوق والواجبات"، والثاني من قراءة لواقع المرأة التونسية وما حققته من مكاسب". وتتردد الإشارة أكثر من مرة إلى مسألة المكاسب التي حصلت عليها المرأة التونسية والبناء عليها. فالحركة تبدو ملزمة بالتعايش مع حزمة المكاسب التي تحققت للمرأة التونسية في دولة ما بعد الاستقلال التحديثية، ولا يمكن الوقوف إلا على تغييرات طفيفة كانت موضع جدل على مدى أكثر من خمسين سنة، تتعلق بقضية الحجاب، فضلا عن بعض التعبيرات الرمادية القابلة للتأويل. فبرنامج الحركة يؤكد انها ستعمل "على حماية مكاسب المرأة وتفعيل دورها في مختلف المجالات حتى تسهم في النهوض بالمجتمع بمنأى عن عوائق الانحطاط ومنزلقات الاستلاب".

فالعبارة الأخيرة تبدو قابلة للتأويل بما يتعارض ربما مع مكاسب المرأة ودورها. ويؤكد البرنامج عموما على:

- ضمان تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات الإدارية والسياسية .
- ضمان حق المراة في الشغل كما للرجل على حد سواء.
- حماية حرية المراة ومناهضة اكراهها على نمط محدد من اللباس.
- تطوير مكتسبات المرأة في مجال التعليم والثقافة والترفيع من مستوى كفاءاتها وخبراتها الاجتماعية بما يعود بالنفع على التنمية بكل أبعادها.
- تعزيز مشاركة المرأة الريفية في النشاط الاقتصادي بدعم حقوقها...
- ضمان حماية المراة العاملة من مختلف أشكال الانتهاكات التي يمكن أن تمس كرامتها وتضمين ذلك في التشريعات.
- تدعيم الامتيازات الخصوصية التي تتمتع بها المرأة المرضع.
- القطع مع كل أشكال العنف والتمييز المسلطة على المرأة .
- نبذ التهميش الاقتصادي والاجتماعي وخاصة هشاشة تشغيل المرأة واستغلالها.

اما في برنامج حزب العدالة والتنمية المغربي، فلا ترد المرأة إلا من خلال علاقتها بالأسرة، فالبرنامج ينص على أن واحدا من توجهاته الخمسة الأساسية هو

"بناء مجتمع متماسك ومزدهر، قوامه أسرة قوية وامرأة مكرمة ...". ونجد في الآليات التي يقترحها البرنامج لذلك إشارة إلى "اعتماد سياسة فعالة للنهوض بوضع المراة". وفي السياسات البرامجية يتحدث البرنامج عن "تحفيز المرأة على المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية واعتماد سياسة فعالة للنهوض بوضع المرأة (شروط الشغل، التعليم، الصحة، المشاركة المجتمعية، مكافحة الاستغلال الجنسي، مناهضة العنف) ومراعاة المسؤوليات الأسرية للمرأة والتمييز الإيجابي لصالحها في التعيينات والتكليفات العامة، وفي مختلف جوانب تنظيم المجتمع وإرساء المجلس الأعلى للأسرة". فضلا عن " دعم النساء المتكفلات بأسرهن". ولا ترد المرأة في البرنامج مرة أخرى إلا عند الحديث عن السياسة الإعلامية التي يقترحها حزب العدالة والتنمية لدعم "التعددية السياسية والثقافية ويخدم الهوية الوطنية ومنخرط في التنمية الاجتماعية"، إذ نجد حديثا عن ضرورة "تحسين صورة المرأة في الإعلام و إقرار إجراءات فعلية للحد من توظيف جسد المر أة كسلعة تجارية تكرس دونية المرأة وتختزلها في بعدها الجنسي".

ويتكرر الامر نفسه مع برنامج حزب النور، إذ لا يرد ذكر المرأة إلا في البرنامج الاجتماعي للحزب، وتحت عنوان الأسرة . فبعد حديث عن الاطفال، يأتي الحديث عن المرأة بأنه "لابد أن تنال حقها الكامل الذي كفله الإسلام لها، والذي تميز عن غيره من المناهج في تقديره لها". ولكن، وعلى الرغم من أن البرنامج سيتحدث عن أن نظرته للمرأة تقوم على "المساواة الكاملة في الكرامة الإنسانية بين الرجل والمرأة"، إلا أن هذه المساواة المفترضة تنحصر فيما يتعلق بما يسميه البرنامج "الكرامة الإنسانية"، و"العمل على الحفاظ على التمايز بينهم في الأدوار الاجتماعية والإنسانية " وهي عبارات شديدة الرمادية، بل إن البرنامج عند حديثه عن المناهج الدراسية وإصلاحها، ينص صراحة على التمييز بين الرجل والمرأة من خلال الحديث عن وضع برامج دراسية " تتناسب مع دورها وطبيعتها وواجبها الذي كلفها الله به واعتبار الطبيعة الخاصة للمرأة عند وضع المناهج وطرق التدريس واعتبار أنه ليس كل ما يصلح للرجل يصلح للمرأة".

وبالنسبة لقضية المشاركة السياسية للمرأة، يعطي البرنامج الحق للمرأة في "ممارسة دورها النشط وحقها الذي اعطاها الدستور إياه"، مؤكدا إن المرأة تعد عمودا أساسيا في أنشطة حزب النور. وهو ما يشكل تطورا واضحا في فكر السلفيين المعاصرين تجاه هذه القضية .

ولا تخرج الإشارات الأخرى للمرأة عن المسائل الاجتماعية العامة، وإن من دون تحديد دقيق لموقف الحزب منها، فعلى سبيل المثال يتحدث البرنامج عن ظاهرة العنف ضد المرأة بوصفها إحدى المشكلات التي تعاني منها المرأة "سواء كانت ابنة او أختا أو زوجة"، لكن المعروف أن الشريعة الإسلامية قد أقرت للزوج حق ضرب

الزوجة، وسندها في ذلك آية النشوز {واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فان أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا} [النساء، 34]. لاسيما أن قانون العقوبات المصري ينص على أنه "لا تسري أحكام هذا القانون على كل من ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة" (المادة 60). إذ لم يحدد البرنامج موقفا صريحا من هذا الفعل، وتحدث في النهاية، بعد الحديث عن مشكلات أخرى مثل الزواج السري والعرفي، وما يسميه "التمييز الوظيفي ضد المراة"، بأن هذه المشكلات "تستدعي إطلاق حملات التثقيف الإعلامية والاجتماعية والدينية ... لتصحيح الصورة الذهنية السلبية للمرأة ... على أن تستند تلك الحملات على المبادئ والقيم الأخلاقية النابعة من التعاليم الإسلامية وتقاليد المجتمع المصري، ولتقوية الوازع الديني لدى المواطن المصري بما يمنعه ذاتيا من مخالفة تلك الأخلاقيات". أي أن التعويل ليس على تغيير القوانين والتشريعات التي تبيح للزوج تأديب زوجته، وللولي تأديب القاصر، وإنما على حملة علاقات عامة !

الأقليات:

شكلت مسألة الموقف من الأقليات إحدى المناطق الرمادية في فكر الحركات والأحزاب السياسية الإسلامية بوجه عام، وعلى الرغم من محاولة حزب الحرية والعدالة ترشيح بعض الأسماء القبطية على قوائم الحزب في الانتخابات، إلى أن هذه المحاولة لم تبدد بشكل كامل الهواجس المتعلقة بالمواقف الأساسية المتعلقة بالأقليات.وإن أقر البرنامج ب "عدم التمييز بين المواطنين في الحقوق والواجبات على أساس الدين أو الجنس أو اللون"، وأكد" أن المصريين مسلمين ومسيحيين نسيج وطني واحد متلاحم ومتكامل وهم متساوون في كافة الحقوق وعليهم كافة الواجبات، دون تمييز أو تفرقة"، مع ذلك فإن البرنامج سكت على سبيل المثال عن إمكانية تولي قبطي رئاسة الجمهورية على سبيل المثال (ما يعرف بالولاية العامة)، ومن ثم مدى الالتزام بعدم التمييز والمساواة على أساس الدين في مسائل قطعية في الشريعة الإسلامية ؟

بل إن البرنامج كان مبهما في مسألة عدم التمييز هذه، وإمكانية إعتماد "المواطنة" كما ورد في البرنامج، عندما يكون الحديث صراحة عن ان ثمة معيارا أساسيا لهذا المبدأ هو "توافقها مع هوية وثقافة الشعب المصري". أو الحديث عن "مرجعية الشريعة الإسلامية" -كما تقدم-؟ وأخيرا اقتباس الآية القرآنية وهي قوله تعالى : {لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ}، فالآية التي اراد بها البرنامج تثبيت ما جاءت به الشريعة الإسلامية لأهل الكتاب تنقض بشكل كامل

مقولة "المواطنة"، و"عدم التمييز" عندما تحولهم إلى "رعايا" يحسن اليهم؟

ويتحدث البرنامج أيضا عن حرية العقيدة والعبادة، ولكنه في الوقت نفسه لا يتحدث عن "حرية " بناء الكنائس، وإنما عن عدم جواز حرمانهم من ذلك، مع "وجوب ايجاد حل سريع وعادل لمشاكل الكنائس غير المرخصة". وهذا يعني عمليا أنه ليس ثمة رؤية واضحة للحزب تجاه هذه المسألة، فلا احد كان يتحدث عن "حرمان" المسيحيين من بناء الكنائس، ولكن الاشكال الحقيقي في هذه القضية يكمن في القانون الذي يعود تاريخه إلى العام 1856 وفق الخط الهمايوني، ومرسوم شروط بناء الكنائس الذي أصدره عبد الفتاح يحيى باشا عام 1933، والقرار الجمهوري رقم 13 لسنة 1998 الذي يعطي لرئيس الجمهورية حصرا قرار بناء الكنائس! وبذلك فان الحديث عن "الكنائس غير المرخصة " في برنامج العدالة والتنمية يعني عمليا استمرار الالتزام بهذه القوانين.

أما برنامج حركة النهضة الإسلامية فإنه ينفي وجود أقليات في تونس، فتحت عنوان "تونس كما نراها" يتحدث البرنامج عن "الوحدة المجتمعية التونسية"، وأن تونس تتوفر على "بنية اجتماعية متماسكة ورصيد بشري مهم، ومن ذلك ما تتسم به من تجانس ديني وعرقي قل نظيره في المحيطين المغاربي والعربي".

أما برنامج حزب العدالة والتنمية فهو ينطلق مما يسميه "الهوية المغربية متعددة المكونات"، وفيه نجد إشارة صريحة إلى مسألة التعددية اللغوية من خلال الحديث عن "اعتماد سياسة لغوية وطنية قائمة على التنوع"، والدعوة إلى "تطوير استراتيجية تدريس اللغة الأمازيغية"، وإقرار مديرية لتدريس الأمازيغية داخل الوزارة، ومضاعفة مردودية برامج تكوين مدرسي الأمازيغية وإقرار نظام للتكوين المستمر، وإرساء مسالك وشعب خاصة بالأمازيغية بالجامعة المغربية . فضلا عن إشارة أخرى إلى التعددية الثقافية من خلال الدعوة إلى اعتماد سياسة إعلامية تعكس هذه التعددية من جهة، واعتماد مادة إضافية في مناهج التعليم تسمى الثقافة الجهوية في البرامج الجهوية تعكس تنوع المغرب في ظل الثوابت الدينية والتاريخية للوطن. ووجدنا البرنامج حريصا على استخدام مصطلح "الأمة المغربية " و "الحضارة المغربية " لتكريس نوع من الهوية الوطنية بعيدا عن أية انتماءات فرعية .

أما برنامج حزب النور، فيبدو اكثر ضبابية فيما يتعلق بالموقف من مسألة الأقليات، فهو يؤكد على "تأمين الحرية الدينية للأقباط، وإثبات حقهم في الاحتكام إلى ديانتهم في أمور الأحوال الشخصية الخاصة بهم" حصرا، أما "غير ذلك من أمور الحياة بكل أنواعها، والنظام العام والآداب فقانون الدولة يسري على المواطنين كلهم، ولا يصح لأحد أن يخرج عنه، وفيه ضمان تحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية، وهو ما يمثل أسمى قواعد الحق والعدل والإنصاف بين المواطنين جميعاً". ولكن

البرنامج يسكت عن التناقض بين الدعوة إلى أن تكون مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، والإقرار بأن الهوية المصرية هي الهوية الإسلامية، وبين الحديث عن مبادئ العدالة الاجتماعية والانصاف بين المواطنين جميعا. وعموما فان هذه هي الإشارة الوحيدة إلى مسألة الأقليات في البرنامج!

ملامح إسلامية أخرى:

فضلا عن المناطق الرمادية التي نجدها عند الاحزاب/ الكيانات الإسلامية المتقدمة، ثمة ملامح إسلامية أخرى ترد في برامجها. ففي المجال الاقتصادي، يدعو حزب الحرية والعدالة إلى "تحريم الربا"، نجد ذلك في حديثه عن دور نواب الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين في برلمان ٢٠٠٥-٢٠١٠م، نقرأ: "تبنى نواب الكتلة أهم قيم ومبادئ الشريعة الإسلامية في الجانب التشريعي وأهمها مبادئ العدالة الاجتماعية والحريات، ورعاية الطبقات المظلومة والفقيرة والمهمشة، وتحريم الربا وتنظيم الزكاة ومراعاة الآداب والأخلاق".

كما يتحدث البرنامج عن ضرورة أن تعتمد التنمية الاقتصادية على "إحلال المعاملات والمؤسسات المالية الإسلامية تدريجياً محل المعاملات والمؤسسات الربوية".

أما برنامج حركة النهضة فانه يدعو إلى الربط بين البعد القيمي والمسألة الاقتصادية، فالبرنامج يؤكد ان الرؤية الفكرية للحركة، وما يسميه "الموجهات الوطنية " المتمثلة في الهوية العربية الإسلامية تمثل "قيما ومبادئ" تحكم السلوك الإقتصادي للفرد والجماعة". كما يدعو إلى تفعيل هذه القيم المستمدة من الهوية العربية والإسلامية للحركة (مثل الصدق والنزاهة والجدية وروح الإيثار ونظافة اليد). ويدعو البرنامج إلى اعتماد مصادر "مثل منتجات المالية الإسلامية (الصكوك والصناديق الاستثمارية)" فضلا عن مصادر التمويل التقليدية .

وفي مجال السياسة النقدية والمالية يدعو البرنامج إلى " إحداث التشريعات الملائمة لتأسيس مصارف إسلامية أو نوافذ إسلامية صلب البنوك التقليدية مع العمل على استخدام الصيرفة الإسلامية لجلب التمويلات العمومية كالصكوك التقليدية والصكوك الإسلامية".

كما يدعو البرنامج إلى تشجيع مؤسسة الوقف على الدخول في مجالات: التَّربية والتعليم، ومحاربة الفقر والبطالة والأميَّة، وزواج الشباب والفتيات وتدريب المرأة الريفية، وتحسين أوضاع الأُسر المعيلة وكفالة الأيتام، وتأهيل أطفال الشوارع والمشردين، ...".

أما برنامج حزب النور الذي فيتحدث عن ضرورة "دمج البعد الثقافي والأخلاقي في العملية الإصلاحية التنموية بأكملها" وعن

الأهمية الجوهرية "التي تتمتَّع بها الثقافة والأخلاق في وضع سياسات تنموية ثاقبة تضمن تحقيق تنمية بشرية مُستدامة تنبثق، من تراث ديني وأخلاقي عريق".وهو ينطلق مما يسميه "المبادئ الأخلاقية التي تقرها الشريعة الإسلامية " -والمتمثلة بالإخلاص والصدق، وإتقان العمل، والصبر والثبات على الحق، ومنع الربا والاحتكار، والعدالة في توزيع الدخل وتوزيع الثروات، والتكافل الاجتماعي وتخفيف الفقر والفجوات في توزيع الدخل بين الناس-. ليدعو إلى تعديل القوانين الاقتصادية، وعلى رأسها قانون البنوك والإقراض، من أجل التوسع في "صيغ التمويل الإسلامية المبنية على المشاركة في الأرباح وفي الإنتاج، بدلاً من النظام الربوي القائم على الفائدة " على أن يتم ذلك بصورة متدرجة، وعلى مدى سنوات. كما يؤكد على "ضرورة تفعيل مؤسسات الزكاة والوقف".

فيما لا نجد في البرنامج انتخابي لحزب العدالة والتنمية المغربي أية إحالة إلى المرجعية الإسلامية، أو أي ملمح يمكن تأويله كملمح إسلامي في الملف الاقتصادي.

على أن الملاحظة اللافتة في برامج الأحزاب تتعلق بموضوعة السياحة، إذ لا يمكن تلمس أي ملمح إسلامي محدد عند الحديث عن دعم السياحة في برنامجي حزب الحرية والعدالة، وحركة النهضة [لا يمكن تلمس أي ملمح إسلامي في البرنامج الاقتصادي، وبضمنه السياحة، في برنامج حزب العدالة والتنمية المغربي، في مقابل تجاهل مطلق للسياحة في برنامج حزب النور]. ولا يمكن فهم هذا الأمر إلا من خلال معرفة حجم الدخل الذي يمثله القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في هذين البلدين، وعدم رغبة هذه الأحزاب في الدخول في مواجهة مفتوحة ذات نتائج اقتصادية يمكن استخدامها من المنافسين، من دون أن يعني ذلك معارضة هذه الاحزاب للمقولات الإسلامية التي ترى في هذا القطاع تهديدا للهوية .

أما في المجال الثقافي، فنجد حزب النهضة يؤكد على "نشر ثقافة في خدمة الإنسان حرا مكرما حاملا لأمانة ومؤديا لرسالة"، وهذا التعريف للأنسان كما هو واضح تعريف إسلامي بامتياز. ولكننا في الوقت نفسه لا نجد إي ملمح إسلامي عند الحديث عن قطاعات السينما والمسرح والدراما التلفزيونية والموسيقى!

فيما سنجد حزب النور يبدي اهتماما استثنائيا بقضية التعليم في مصر، يصل إلى حد الحديث المسهب عن مشكلة "التدريس الخصوصي"! فالتعليم يمثل حسب البرنامج"وسيلة للارتقاء بالأخلاق والقيم الفاضلة وتزكية النفس ولا يصح فصل العلم عن الدين، بل اعتباره وسيلة من وسائل التقرب إلى الله وربط السماء بالأرض والتزود من الدنيا للآخرة". كما يؤكد على الاهتمام "بتنقيح وتطوير كتب الدين الإسلامي لتعليم النشء صحيح الإسلام وتخريج دارس يطور الدنيا ويعمل بهدي الأنبياء، مع ضرورة قيام لجان من العلماء الربانيين بوضع مناهج متدرجة ومتواصلة

لمادة الدين الإسلامي تؤسس احترام الرسل، وتعلم النشء جميع ما يحتاجونه من أساسيات تخص دينهم وتربطهم بربهم وتغرس فيهم الأخلاق الفاضلة والهوية الصادقة مع الاهتمام بتعيين مدرسين متخصصين في الدين الإسلامي". ولكن المسألة الاخطر هو محاولة تقنين التمييز على أساس الجنس من خلال مناهج التعليم. فالبرنامج يتحدث عن "الارتقاء بدور الفتاة في المجتمع من خلال برامج دراسية إضافية متميزة تتناسب مع دورها وطبيعتها وواجبها الذي كلفها الله به واعتبار الطبيعة الخاصة للمرأة عند وضع المناهج وطرق التدريس واعتبار أنه ليس كل ما يصلح للرجل يصلح للمرأة". وهذه الدعوة تتضمن بالضرورة دعوة إلى الفصل بين الجنسين في التعليم.

يبدو واضحا مما تقدم ان ثمة تباينا في رؤى الأحزاب/ الحركات الإسلامية تجاه القضايا التي تسمى بالرمادية، وعمليا يمكن الحديث عن ثلاث مستويات:

في الأول يقف حزب العدالة والتنمية المغربي منفردا، من خلال عدم وجود أي ملمح إسلامي في برنامجه السياسي والاقتصادي، وفي موقف متقدم فيما يتعلق بالحريات العامة والأقليات بشكل خاص.

في المستوى الثاني يقف حزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية، من خلال اجتهاد خاص فيما يتعلق بالعلاقة بين الدولة المدنية والمرجعية الإسلامية، وملامح لاقتصاد يتساوق مع المقولات الاسلامية، ولكن كلا البرنامجين يقفان موقفا غامضا من مسألة الاقليات.

في المستوى الثالث يقف حزب النور السلفي المصري، الذي يثير علامات استفهام حقيقية فيما يتعلق بالمسائل الاساسية التي وقفنا عندها في هذه الورقة.

على أن الملاحظة الأساسية التي يمكن الانتهاء اليها فيما يتعلق بحقوق الانسان والحريات العامة، وبضمنها مسألتي المرأة والأقليات، هي أن هذه البرامج بمجملها، وإن بدرجات متفاوتة، تعكس تأويلا لمبادئ حقوق الإنسان، فهي لا تنظر اليها بوصفها حقوقا أصيلة، عالمية، غير قابلة للتحويل Inalienable، يتوقف بعضها على بعضها الآخر Interdependent، وغير قابلة للتجزيء، متساوية وغير تمييزية non- discriminatory، وإنها بمجموعها الزامية. ومن ثم لا بد من التعامل معها بوصفها وحدة متكاملة . وإنما نظر اليها بوصفها انتقائية، ذات خصوصية دينية وثقافية، قابلة للانتقاص والتجزيء، وغير ملزمة .

إن هذا التباين في البرامج الانتخابية لهذه الاحزاب/ الحركات إنما يأتي انعكاسا -كما قدمنا- لتجربة الإسلام السياسي في البلدان العربية، ومن ثم عدم إمكانية الحديث عن تجربة إسلام سياسي، وإنما عن تجارب إسلام سياسي، تحكمها طبيعة البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية في كل واحد من هذه البلدان على حدة، فضلا عن طبيعة الأحزاب نفسها، نشأة وتاريخا وتحولات.